بالشيكل القديم، على الرغم من أن دفاتر الشيكات أصدرت بالشيكل الجديد منذ أول العام. فقد بقيت أوراق النقد القديمة صالحة للتداول حتى الرابع من أيلول ( سبتمبر ) ١٩٨٦، الأمر الذي يعكس درجة عالية من الارتباك على الصعيد المالي والاقتصادي. بل ان وزير المالية الاسرائيلي أكد على أن النظام النقدي الجديد لا يمثل انقاذاً اقتصادياً، خاصة اذا استمر التضخم بمعدلاته السابقة. وفي محاولة لتلافي الارتفاع المطرد في مؤشر التضخم، سارعت الحكومة الاسرائيلية باجراء اقتطاعات ملموسة في الميزانية العامة للدولة. وقد اثرت هذه الاقتطاعات، ضمن ما أثرت، في المؤسسة الدفاعية الاسرائيلية[٢].

كانت المؤسسة العسكرية في اسرائيل تعودت، لفترة طويلة، على النمو السريع وعلى الحصول على معدات ذات تكنولوجيا عالية، وعلى تحقيق مستويات تدريب مرتفعة. وهي الآن تحاول أن تتواءم مع متطلبات نظام الموازنة المالية الجديد. وعلى جانب آخر، تحاول الصناعة العسكرية الاسرائيلية أن تنمي نصيبها في سوق تصدير الاسلحة، الذي سبق أن تميزت به، وأن توائم ذلك مع الانخفاض الواضح في طلبيات عميلها التقليدي الذي ارتبطت به وارتبط بها منذ فترة طويلة، وأعني بذلك جيش الدفاع الاسرائيلي. لذلك، فان الموضوع الروتيني والمتكرر دائماً في أحاديث المسؤولين عن الصناعة العسكرية الاسرائيلية والمسؤولين عن التصدير في وزراة الدفاع الاسرائيلية هو الاهمية الحيوية لتنمية التصدير الاسرائيلي، وبصفة خاصة الاسلحة. بل أن الحديث يتركز، أساساً، على ضرورة تصدير الاسلحة والمعدات المصنوعة في اسرائيل الى ما وراء أسواق العالم الثالث التقليدية. وقد أصبح هذا الحديث يتردد في كل مكان له علاقة بصناعة الاسلحة في اسرائيل، وفي كل وقت يتقابل فيه اثنان لهما علاقة بصناعة الاسلحة وتصديرها فيها. ويكاد يجمع هؤلاء المسؤولون على أن اختراق سوق الولايات المتحدة الاميركية هو بمثابة المفتاح الذي يفتح باب خروج هذه الصناعة من أزمتها، وأنه يجب أن يكون الهدف الرئيس للعاملين في هذه الصناعة وللحكومة الاسرائيلية[٣].

واذا كانت الاجراءات الحادة والصدمات الشاملة التي فرضتها الحكومة الاسرائيلية بهدف اعادة الموقف الاقتصادي الذي كان خرج عن حدود سيطرتها الى الخط وداخل نطاق السيطرة قد بدأت تؤتي ثمارها وتظهر آثارها بحيث بدت بعض المؤشرات الى احتمالات الاستقرار لاول مرة منذ سنوات، فان ذلك كان، في الدرجة الاولى، نتيجة للاقتطاعات الحادة في الميزانية التي أصابت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، مثلها في ذلك مثل قطاعات الاقتصاد الاخرى. الا أن الاقتطاعات قد أصابت ميزانية الدفاع بشدة، لان ميزانية الدفاع كانت، ببساطة، تمثل نصيباً كبيراً من الموازنة العامة للحكومة الاسرائيلية، اذ تقدر بحوالى ٣٠ بالمئة منها. فاذا علمنا أن ٣٠ بالمئة اخرى تذهب الى خدمة الدين، وأن ٤٠ بالمئة الباقية تمثل باقي المصروفات الحكومية، وان ٨٠ بالمئة من هذا الباقي هو الذي يمثل التمويل للخدمات الاجتماعية والتعليم[٤]، لعلمنا، أيضاً، أن أي تخفيض في الانفاق الحكومي الاسرائيلي لا بد وان يؤثر، بدرجة كبيرة، في الانفاق الدفاعي لها، والا كان عديم القيمة.

كان الهدف الرئيس للميزانية الدفاعية، منذ بضع سنوات وحينما كان اريئيل شارون يتولى منصب وزير الدفاع، مبنياً على مبلغ ٣,٢ بلايين دولار سنوياً. الا ان الانفاق الدفاعي قد خفض، في العام ١٩٨٥، الى ٢,٦ بليون دولار، أي بنقص ٦٠٠ مليون دولار عما هو مقرر